

صندوق إستثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي
ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)
القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

صندوق إستثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي

ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)

القوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

<u>صفحة</u>	<u>المحتويات</u>
٤-٣	تقرير مراقب الحسابات
٥	قائمة المركز المالي
٦	قائمة الدخل
٧	قائمة الدخل الشامل لآخر
٨	قائمة التغير في صافي أصول الصندوق
٩	قائمة التدفقات النقدية
٢٠-١٠	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢١، وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغير في صافي أصول الصندوق عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية مدير الاستثمار " شركة سي اي أسمس مانجمنت " ، فمدير الاستثمار مسئول عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية مدير الاستثمار تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير الاستثمار. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة مدير الاستثمار وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

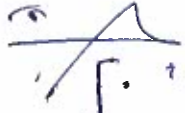
الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى لصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامى المصرى والبنك التجارى الدولى نو العائد اليومى التراكمى (أمان) فى ٣١ مارس ٢٠٢١ ، وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ و ذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك مدير الإستثمار حسابات مالية منتظمة للصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما انها تتمشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشأن.

القاهرة فى : ١١ مايو ٢٠٢١



عبد الحليم أنور جعفر
س.م.م ٥١٠٥

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٢٤)
عبد الحليم أنور جعفر و محمد عبد العظيم لطفى وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون



قائمة المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	إيضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٢ ٦١٢ ٨٥٧	٦ ٣٥١ ١٣٦	(٥)	الأصول
٢٢ ٤٤٠ ٠٤٧	٢٠ ٣٥٩ ٦١٧	(٦)	نقدية لدى البنوك
٨١ ٣٨٣	٢٢ ٧٠٨		أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢٥ ١٣٤ ٢٨٨	٢٦ ٧٣٣ ٤٦١		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
			إجمالي الأصول
٤٥ ٤٨٦	١٣٩ ٣١٥		الالتزامات
٢٧٢ ١٩٦	٣٠٣ ٦٥٠	(٧)	مشتريات تحت التسوية
٣١٧ ٦٨٢	٤٤٢ ٩٦٥		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٢٤ ٨١٦ ٦٠٦	٢٦ ٢٩٠ ٤٩٦		إجمالي الالتزامات
٢٨١ ٧١٦	٢٨٥ ٧٩٥		صافي أصول الصندوق لعملة الوثائق
٨٨,٠٩	٩١,٩٩		عدد الوثائق القائمة
			نسب الوثيقة في صافي أصول الصندوق

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

- تقرير مراقب الحسابات " مرفق " .

أ. محمد رجالي
مدير إدارة العمليات
شركة سي اي اسمن ماتجمنت

صبحي حسين منصور
رئيس قطاع الشؤون المالية
بنك فيصل الإسلامي
المصري

مصطفى محمد
مدير إدارة التقارير المالية والرقابية
البنك التجاري الدولي



صندوق إستثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
القوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

قائمة الدخل

٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	إيضاح	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	رقم	
(٤٨٢ ٥٣٢)	١ ٢٩٩ ٨٣٥		إيرادات النشاط
	٢٣ ٥٠٩		صافى خسائر / أرباح بيع أوراق مالية
٣٣ ٣٤٣	٦٤ ٣٨٦		توزيعات أسهم (كوبونات) بالصافى
(٦ ٦٣٩ ٥٥٨)	(٨٢ ٣١٠)		هائد حساب جاري إسلامي
(٧ ٠٨٨ ٧٤٦)	١ ٣٠٥ ٤٢٠		التغيير في القيمة السوقية للأوراق المالية
			إجمالي إيرادات النشاط
			يخصم :
٣٨ ٢٢٠	٣٧ ٣٧٨		أتعاب مدير الإستثمار
٣٨ ٢٢٠	٣٧ ٣٧٨		أتعاب خدمات إدارة البنك
٤ ١١٨	٤ ١٥٨		عمولة حفظ أوراق مالية
-	٨٧ ١٤٠		أتعاب حسن أداء
٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠		أتعاب شركة خدمات الإدارة
-	٦ ٠٠٠		أتعاب لجنة الإشراف
٤ ٤٧٥	٤ ٤٣٨		أتعاب لجنة الرقابة الشرعية
-	٧ ٥٤٥		رسوم تأمين تكافلي
٣١ ٠٥٦	٢٢ ٧٦٣	(٩)	مصروفات عمومية وإدارية
٤٨ ٣٤٣	٥ ٥٨٦		خسائر إعادة تقييم عملات أجنبية
١ ٦٨ ٤٣٢	٢ ١٦ ٣٨٦		إجمالي المصروفات
(٧ ٢٥٧ ١٧٩)	١ ٠٨٩ ٠٣٤		صافى أرباح الفترة

الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



قائمة الدخل الشامل

٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	إيضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
(٧٢٥٧ ١٧٩)	١.٨٩.٠٣٤		صافى أرباح الفترة
-	-		الدخل الشامل الأخر
(٧٢٥٧ ١٧٩)	١.٨٩.٠٣٤		إجمالي الدخل الشامل

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
القوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

قائمة التغير في صافي أصول الصندوق

٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٩٧٦٧٦٣٩	٢٤٨١٦٦٠٦	صافي أصول الصندوق في بداية الفترة
٢٠٨١١٠٧	٤١٢٨٨٠٣	المحصل من إصدارات وثائق الصندوق خلال الفترة
(٢٥١٢٣٢٥)	(٣٧٤٣٩٤٧)	(المدفوع) لإستردادات وثائق الصندوق خلال الفترة
(٧٢٥٧١٧٩)	١٠٨٩٠٣٤	صافي أرباح الفترة
٢٢٠٧٩٢٤٣	٢٦٢٩٠٤٩٦	صافي أصول الصندوق في نهاية الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



قائمة التدفقات النقدية

٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	إيضاح رقم
جنيه مصري	جنيه مصري	
(٧ ٢٥٧ ١٧٩)	١ ٠٨٩ ٠٣٤	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(٧ ٢٥٧ ١٧٩)	١ ٠٨٩ ٠٣٤	صافي (خسائر) / أرباح الفترة
(١٢ ٣٨٨ ٤٢٧)	٢ ٠٨٠ ٤٣٠	أرباح التشغيل قبل التغيير في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
٢٥٣٠٦	٥٨ ٦٧٥	التغيير في الأوراق المالية
٤٥٤ ٣٦٤	٩٣ ٨٢٩	مدفون وأرصدة مدينة أخرى
(٤٨ ٤٤٨)	٣١ ٤٥٥	المشتريات تحت التسوية
٢ ٣١٤ ٢٧٦	٣ ٣٥٣ ٤٢٣	دائون وأرصدة دائنة أخرى
		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٢ ٠٨١ ١٠٧	٤ ١٢٨ ٨٠٣	المحصل من إصدار وثائق خلال الفترة
(٢ ٥١٢ ٣٢٥)	(٣ ٧٤٣ ٩٤٧)	(المدفوع) لإسترداد وثائق خلال الفترة
٤٣١ ٢١٨)	٣٨٤ ٨٥٦	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
١ ٨٨٣ ٠٥٨	٣ ٧٣٨ ٢٧٩	صافي التغيير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٢ ٠٦٩ ٦٨٨	٢ ٦١٢ ٨٥٧	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
٣ ٩٠٤ ٤٠٣	٦ ٣٥١ ١٣٦	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة*
٣ ٩٠٤ ٤٠٣	٦ ٣٥١ ١٣٦	* ويمثل رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة فيما يلي :
٣ ٩٠٤ ٤٠٣	٦ ٣٥١ ١٣٦	بنوك - حسابات جارية

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



٢- المعايير المحاسبية المطبقة

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية - و طبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية و كذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

٣- أسس إعداد القوائم المالية

١-٣ أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية (باستثناء الأصول أو الالتزامات المالية التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وباقي الأصول أو الالتزامات المالية فيتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة أو التكلفة) وباستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية.

٢-٣ عملة العرض والنشاط

يتم عرض القوائم المالية المرفقة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة النشاط الرئيسية للصندوق. كافة المعلومات المعروضة بالجنيه المصري تم تقريبها لأقرب جنيه مصري.

٣-٣ استخدام الحكم والتقديرات

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي قد تؤثر في تطبيق السياسات وعلى المبالغ المبينة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية والمعلومات والأحداث الحالية المتوفرة لدى الإدارة وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وبالرغم من ذلك فإنه من الممكن أن تختلف النتائج الفعلية النهائية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية. يتم إظهار الأثر المترتب من مراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بها.

٤- السياسات المحاسبية الهامة

يتم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية.

١-٤ عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات العملات بالعملة الأجنبية خلال الفترة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، كما يتم تقييم الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية في تاريخ القوائم المالية وفقاً لأسعار الصرف السارية من البنك التجاري الدولي في ذلك التاريخ.

كما تستخدم أسعار الصرف السارية في تاريخ القوائم المالية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري للأوراق الأجنبية الأرباح أو الخسائر).
المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية وكذا لأغراض تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية، وتدرج فروق التقييم بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٢-٤ تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية

يتم تقييم الاستثمارات في تاريخ إعداد القوائم المالية للصندوق كما يلي:

يتم تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس متوسط أسعار الأفضال السارية في تاريخ القوائم المالية على أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز ١٠% من هذا السعر.

يتم تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية أو الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية عن طريق استخدام أسعار السوق المصرفية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.

صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٤ وثائق الاستثمار

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق البنوك الإسلامية الأخرى على أساس آخر قيمة استرداده معلنه .

٤-٤ نتائج التصرف في الاستثمارات

- يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة والذي يتمثل في الفرق بين صافي سعر البيع (بعد خصم المصروفات و العمولات) والقيمة الدفترية للأوراق المالية وفقاً لآخر تقييم لها وعلى أساس المتوسط ويدرج ضمن إيرادات (مصروفات) النشاط الجاري .
- يتم إثبات الأرباح (الخسائر) غير المحققة و الناتجة من تقييم الأوراق المالية المتداولة بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) .

٥-٤ تحقق الإيراد

- يتم إثبات الأرباح الموزعة عن الأوراق المالية عند إعلان التوزيعات المتعلقة بها .
- يتم إثبات العوائد على الأروحية الانخارية على أساس نسبة زمنية لتحديد ما يخص الفترة المالية منها .

٦-٤ المخصصات

- يتم الاعتراف، بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي قانوني أو حكومي نتيجة لحدث سابق ، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجياً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام . ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي . و عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للفقده جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإلتزام المطلوب لتسوية الالتزام .
- وفي حالة استخدام الخصم (القيمة الحالية) ، يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص نتيجة مرور الزمن بقائمة الأرباح أو الخسائر ضمن التكاليف التمويلية .

٧-٤ أتعاب مدير الاستثمار

- أتعاب شهرية بواقع ٠,٦% سنوياً (ستة في الألف) من صافي أصول الصندوق تجنّب يومياً وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر نظير إدارة أموال الصندوق
- أتعاب حسن الأداء بواقع ٧,٥% سنوياً (سبعة ونصف في المائة) عن المبالغ التي تزيد من صافي أرباح الصندوق السنوية في ٣١ ديسمبر من كل عام عن العائد على متوسط عائد ودائع بنك فيصل الإسلامي المصري + ٣% أو ١٠% سنوياً أيهما أعلى وتستحق وتدفع هذه الأتعاب عندما يحقق الصندوق عائد عن العام يفوق هذه النسبة .

٨-٤ أتعاب الجهتين المؤسستين

طبقاً لنشرة الاكتتاب :

- أ- عمولة بيع بواقع ٠,٢٥% (ربع في المائة) مضافاً إلى القيمة البيعية مقابل شراء وثائق استثمار الصندوق بتحملها العميل عند الاكتتاب / الشراء بتقاضاها البنكين مناصفة .
- ب- عمولة نظير مصاريف الخدمات الإدارية بواقع ٠,٦% (ستة في الألف) من صافي أصول الصندوق المعلنه من مدير الاستثمار و تجنّب يومياً وتدفع في آخر كل شهر مناصفة بين البنكين .
- ت- عمولة حسن الأداء بمعدل ٧,٥% سنوياً (سبعة ونصف بالمائة) عن المبالغ التي تزيد من صافي أرباح الصندوق السنوية في ٣١ ديسمبر من كل عام على متوسط عائد ودائع بنك فيصل الإسلامي المصري + ٣% أو ١٠% سنوياً أيهما أعلى وتستحق وتدفع هذه الأتعاب عندما يحقق الصندوق عائد عن العام يفوق هذه النسبة بتقاضاها البنكين مناصفة .
- ث- عمولة نظير حفظ الأوراق المالية بواقع ٠,٧٥% (خمسة وسبعون من الألف في المائة) من القيمة السوقية للأوراق المالية وتحسب هذه العمولة وتجنّب يومياً وتدفع في آخر كل شهر وبتقاضاها البنك التجاري الدولي

٩-٤ أتعاب لجنة الإشراف

يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بلجنة الاشراف بحد أقصى ١٨ ٠٠٠ جنيه مصري (ثمانية عشر ألف جنيه مصري) سنوياً.

١٠-٤ أتعاب لجنة الرقابة الشرعية

يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بلجنة الرقابة الشرعية وبحد أقصى ١٨ ٠٠٠ جنيه مصري (ثمانية عشر ألف جنيه مصري) سنوياً.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤- ١١ القيمة الاستردادية للوثيقة

تحدد القيمة الاستردادية لوثائق استثمار الصندوق على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل المصرفي من كل أسبوع ويكون سعر استرداد الوثيقة هو آخر سعر معلن من البنك على أن ينشر سعر الاسترداد صباح يوم السبت من كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الإعلان عنه في جميع فروع بنك فيصل المصري والبنك التجاري الدولي .

٤- ١٢ وثائق الاستثمار والتقييم الدوري لأصول الصندوق

يتم التقييم الدوري لأصول في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع وفقاً للأسس المقررة وبما يتماشى مع ما ورد بنشرة الأكتتاب الخاصة بالصندوق وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وبما يتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية .

٤- ١٣ النقدية و مالي حكمها

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك، أذون الخزانة إستحقاق أقل من ثلاثة شهور من تاريخ الإقتناء.

٤- ١٤ مديون وأرصدة مدينة أخرى

يتم إثبات المديون وأرصدة مدينة أخرى بالقيمة القابلة للإسترداد ناقصاً منها أي إنخفاض في قيمتها للمبالغ التي من المتوقع عدم تحصيلها بمعرفة الصندوق.

٤- ١٥ داننون وأرصدة دائنة أخرى

يتم إثبات الداننون وأرصدة دائنة أخرى بالقيمة الإسمية، كما يتم الإعراف بالإلتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل الخدمات التي تم إستلامها قبل تاريخ القوائم المالية .

٤- ١٦ المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي يقوم بها الصندوق في سياق معاملات العادية وفقاً للشروط التي يضعها وبفس أسس التعامل مع الغير ويتم الإفصاح عنها في هذه القوائم طبقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المصرية ونشرة الإكتتاب.

٤- ١٧ الإضمحلال في قيم الأصول المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على إضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الإضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين صافي القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.
- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الإضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الإعراف بها قد إنخفضت وأنه يمكن ربط هذا الإنخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الإعراف بخسائر الإضمحلال فإنه يتم رد خسائر الإضمحلال التي سبق الإعراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٤- ١٨ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة

(أ) التبريب

- تتضمن الأصول والالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ما يلي:
 - (١) الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة، والالتزامات قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.
 - (٢) الأدوات المالية التي تم تصنيفها عند الاعتراف الأولي كأدوات مالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

(ب) الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولي في قائمة الدخل.
- يتم الاعتراف بالإلتزامات المالية عندما يفي طرف التعاقد بالالتزامات التعاقدية، وذلك بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل

صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

٤ - السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٨-٤ الأدوات المالية (تابع)

(ج) القياس

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.
- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية - بعد الاعتراف الأولي- التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة والسندات يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصوماً منها خسائر الإضمحلال في قيمة تلك الأصول - إن وجدت.
- الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم قياس الالتزامات المالية الناتجة من إسترداد وثائق صناديق الإستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الإستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

(د) أسس قياس القيمة العادلة

- يتم قياس القيمة العادلة عند القياس الأولي بسعر المعاملة في تاريخ القياس مع الأخذ في الإعتبار الخصائص المميزة لكل من الأصل والالتزام .
- وفي حالة قياس الأصل أو الإلتزام مبدئياً بالقيمة العادلة يتعين على المنشأة أن تقوم بالإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) إذا كان سعر المعاملة مختلف عن القيمة العادلة .
- وفي حالة عدم وجود سوق نشط لتحديد القيمة العادلة ، يتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم الملائمة وفقاً للظروف التي تتوافر لها معلومات كافية وذلك طبقاً للثلاث مناهج المستخدمة بثبات لتقدير سعر المعاملة (منهج السوق و منهج التكلفة و منهج الدخل).

ويتم تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات كالتالي:

- المستوى الأول : استخدام الأسعار المعلنة (غير المعلنة) في سوق نشط للأصول أو الإلتزامات.
- المستوى الثاني : استخدام الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة مع الأخذ في الإعتبار حجم ومستوى النشاط في السوق وحالة الأصل أو مواءمة.
- المستوى الثالث : يتم استخدام أسعار الأصول أو الإلتزامات المماثلة الغير ملحوظة وذلك لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر بيانات السوق.

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية:

٣١ مارس ٢٠٢١	المستوى الاول جنيه مصري	المستوى الثاني جنيه مصري	المستوى الثالث جنيه مصري	الإجمالي جنيه مصري
ارصدة لدى البنوك	٦ ٣٥١ ١٣٦	--	--	٦ ٣٥١ ١٣٦
استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: أذون خزانة (بالصافي)	--	--	٢٠ ٣٥٩ ٦١٧	٢٠ ٣٥٩ ٦١٧
الإجمالي	٦ ٣٥١ ١٣٦	--	٢٠ ٣٥٩ ٦١٧	٢٦ ٧١٠ ٧٥٣
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢ ٦١٢ ٨٥٧	--	--	٢ ٦١٢ ٨٥٧
ارصدة لدى البنوك	٢ ٦١٢ ٨٥٧	--	--	٢ ٦١٢ ٨٥٧
استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: أذون خزانة (بالصافي)	--	--	٢٢ ٤٤٠ ٠٤٧	٢٢ ٤٤٠ ٠٤٧
الإجمالي	٢ ٦١٢ ٨٥٧	--	٢٢ ٤٤٠ ٠٤٧	٢٥ ٠٥٢ ٩٠٤

٤- ١٩ الأدوات المالية و إدارة المخاطر المتعلقة

تتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك و الاستثمارات المالية و المدينون و الأرصدة المدينة الأخرى كما تتضمن الالتزامات المالية - الدائنون و الإرصدة الدائنة الأخرى ويتضمن إيضاح رقم (٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات و الإجراءات التي يتبعها الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر .

١- خطر السوق

يتمثل خطر السوق في العوامل التي تؤثر على تغيير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية ويقوم مدير الاستثمار بتنوع الاستثمار وعدم زيادة ما يستثمر في شراء ورقة مالية لشركة واحدة على ١٥% من أموال الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠% من أوراق تلك الشركة والا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق استثمار البنوك الأخرى على ٢٠% من أمواله وبما لا يجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه وذلك بما يؤدي إلى خفض خطر السوق إلى الحد الأدنى .

٢- خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء أو كل من التزاماته أو مواجهة سداد استردادات ووثائق صناديق الاستثمار ، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة أو الحصول على تمويل من بنك فيصل الإسلامي المصري لمواجهة الاستردادات من الوثائق طبقاً لنشرة الاكتتاب وذلك لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى .

٣- خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على الاستثمارات في الأوراق المالية بالعملات الأجنبية وذلك عند إعادة تقييمها بالجنيه المصري وكذلك تقييم الأصول و الالتزامات بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي .

٤- القيمة العادلة للأدوات المالية

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول و التزامات الصندوق و الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ المركز المالي .

٤- ٢٠ الأدوات المالية التي يستطيع الصندوق استثمار أمواله فيها:

الإسهم المدرجة في البورصات المصرية وشهادات الإيداع الدولية والأدوات المالية الإسلامية ووثائق صناديق الاستثمار الإسلامية الأخرى و الصكوك الإسلامية و اى ادوات اخرى مستحقة تقبلها لجنة الرقابة الشرعية للصندوق .

ضوابط عامة

أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الإكتتاب.
أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الإستثمارية القصوى و الدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها و الواردة في نشرة الإكتتاب .

أن تاخذ قرارات الإستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز .

لا يجوز للصندوق القيام بأى عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر
لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي الي تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره
عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجملة أو تنفيذ عمليات اقراض أوراق مالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من هذه اللائحة .

الإلتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني لأدوات الدين المستثمر فيها و المحدد ب (-BBB) وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤. ويلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أى تغيير في التقييم الائتماني للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤.

صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

شراء أسهم الشركات المصرية المقيدة بإحدى البورصات المصرية و أسهم الشركات المدرجة في البورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج شبيهة باختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وفقاً للضوابط الصادرة منه في هذا الشأن .
يتم اختيار أسهم الشركات بناء على دراسات لأوضاع الشركات المصدرة لها بهدف تحقيق أكبر نمو ممكن لمكونات الصندوق بالتركيز على الأوراق المالية للشركات الناجحة والتي تمارس أي من الأنشطة الصناعية و الإنتاجية و الخدمات الحيوية في إطار ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للصندوق .

النسب الاستثمارية الخاصة بالصندوق

١. تتراوح نسبة ما يستثمر في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من ٦٠% إلى ٩٥% من أصول الصندوق .
٢. الاستثمار في الاوعية الادخارية الأخرى المتاحة بالبنوك الإسلامية مع مراعاة ألا يزيد الحد الأقصى للاستثمارات في الأدوات المالية القصرة الاجل عن ٤٠% من أموال الصندوق وقد تصل إلى ٦٠% وذلك في الظروف القاهرة ونزول السوق .
٣. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في شهادات الإيداع الدولية على ٣٠% من صافي أصول الصندوق بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية كل فيها يخصه .
٤. ألا يزيد ما يستثمره الصندوق في الأسواق الأجنبية ، سواء كانت العربية أو العالمية عن ٢٥% من حجم الصندوق بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وفقاً للمركزى وفقاً للضوابط الصادرة منه في هذا الشأن
٥. ألا تقل نسبة الإستثمارية في الأدوات الإستثمارية منخفضة المخاطر و القابلة للتحويل إلى نقدية عن ٥% من الأموال المستثمرة في الصندوق والتي تكون في شكل حسابات بنكية مختلفة الأجل و وثائق صناديق استثمار نقدية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
٦. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في كل قطاع على حده من قطاعات الإنتاج و الصناعة و الخدمات الحيوية على ٤٠% من صافي أصول الصندوق .

الضوابط القانونية لأحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية :-

- ١- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥% من أموال الصندوق بما لا يجاوز ٢٠% من الأوراق المالية التي تصدرها هذه الشركة .
- ٢- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق اخر على ٢٠% من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وبما لا يجاوز ٥% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه .
- ٣- لا يجوز ان تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في السندات الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠% من أموال الصندوق .

ضوابط لجنة الرقابة الشرعية للصندوق :

وضعت لجنة الرقابة الشرعية للصندوق الضوابط الشرعية الآتية :
يمكن لمدير الإستثمار أصول الصندوق في أسهم شركات كافة القطاعات الاقتصادية المدرجة بالبورصة المصرية فيما عدا أسهم شركات القطاعات التالية :
التبغ، الكحول، المصارف و شركات التأمين بإستثناء الإسلامي منها، قطاع الفنادق و الترفية التي لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطتها، قطاع وسائل الإعلام التي لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ، على أن تراجع اللجنة بشكل ربع سنوي قوائم الشركات المقيدة في البورصة للنظر فيما يستجد ويتم التنويه عن المستجدات من خلال الموقع الإلكتروني للصندوق و الوارد في البند رقم (٨) من هذه النشرة .

٥- نقدية لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٢٢٦.٥٣	٣٢١٤٠
٢٣٦٥١٣٦	٦٣٤٩
١٧٤٠٠	٦٣٠٨٥٨٩
٤٢٦٨	٤٠٥٨
٢.٦٩٦٨٦	٦٣٥١١٣٦

البنك التجاري الدولي - عملة محلية
البنك التجاري الدولي - عملة أجنبية
بنك فيصل الإسلامي المصري
المصرف المتحد

و يمثل رصيد النقدية لدى البنوك والبالغ قدره ٦٣٥١١٣٦ جنيه مصري نسبة ٢٤,١٥% من صافي أصول الصندوق في ٣١ مارس ٢٠٢١ .

صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

٧- دائون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٥٢ ٢٣٧	١٥٣ ٠٨٢	ضرائب دمغة
١٢ ١٥٦	١٢ ٥١٨	عمولة مقابل الخدمات الإدارية
١٢ ١٥٦	١٢ ٥١٨	أتعاب مدير الاستثمار
١ ٣٧٨	١ ٢٨٩	عمولة حفظ
٥٧ ٧٥٠	٨ ١٣٧	أتعاب مهنية
١ ٤١٣	١ ٤١٣	أتعاب خدمات الإدارة
١٨ ٠٠٠	٤ ٤٣٨	أتعاب لجنة الرقابة الشرعية
٩ ٩٠٠	١٢ ٣٤١	أتعاب المستشار الضريبي
-	٣ ٦٥٥	رسم التأمين التكافلي
٤ ٠٦٩	٥٢٥	ضرائب توزيعات
٦٣٢	٤ ٢٢٥	مصرفات إعلان مستحقة
٢ ٣٧٣	٢ ٣٦٨	ضرائب الخصم والإضافة
--	٨٧ ١٤١	أتعاب حسن أداء
١٣٢		مخصص رسم تطوير
<u>٢٧٢ ١٩٦</u>	<u>٣٠٣ ٦٥٠</u>	

٨- القيمة الاستردادية للوثيقة

تحدد القيمة الاستردادية لوثائق استثمار الصندوق على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل المصرفي من كل أسبوع ويكون سعر استرداد الوثيقة هو آخر سعر معان من البنك على أن يتم نشر سعر الاسترداد صباح يوم السبت من كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الإعلان عنه في جميع فروع بنك فيصل الإسلامي المصري و البنك التجاري الدولي .

٩- مصرفات عمومية وإدارية

٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٦ ٤١٠	١٠ ٥٧٨	أتعاب مهنية
٤ ٢٢٥	٤ ٢٢٥	مصرفات نشر
١٦٠٨	٦٩١	مصرفات بنكية
٨٤٥	٨٤٥	ضرائب دمغة
٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	مصاريف الهيئة العامة للرقابة المالية
٢ ٩٦٨	١ ٤٢٤	مصرفات بريد
<u>٣١ ٠٥٦</u>	<u>٢٢ ٧٦٣</u>	

يتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير حيث تخضع جميع هذه المعاملات للقواعد والأعراف التجارية وكذلك السياسات واللوائح المطبقة بالصندوق ونشرة الاكتتاب وتتمثل طبيعة أهم هذه المعاملات في تاريخ المركز المالي فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	
جنية مصرية	جنية مصرية	
		أولاً : بنك فيصل الإسلامي المصري
		(مؤسس الصندوق)
		أرصدة المركز المالي
٢٤٠ ٣٩٣	-	أسهم البنك المملوكة للصندوق
٦ ٠٧٨	٦ ٢٥٩	عمولة البنك المستحقة
١٧ ٤٠٠	٦ ٣٠٨ ٥٨٩	نقدية بالبنوك
		حقوق الملكية
٣٤ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	عدد الوثائق المملوكة للبنك
٢ ٩٩٥ ٠٨٩	٢ ٩٤٣ ٦٨٠	قيمة الوثائق المملوكة
		تعاملات البنك خلال الفترة / العام
٧٥ ٥٣٣	١٨ ٦٨٩	عمولة الخدمات الادارية
		ثانياً : البنك التجاري الدولي (مؤسس
		الصندوق)
		أرصدة المركز المالي
٦ ٠٨٩	٦ ٢٥٩	عمو له البنك المستحقة
١ ٣٧٨	١ ٢٨٩	عموله الحفظ المستحقة
٢٢٦ ٠٥٣	٣٢ ١٤٠	نقدية بالبنوك - جنية مصرية
٢ ٣٦٥ ١٣٦	٦ ٣٤٩	نقدية بالبنوك - دولار امريكي
		حقوق الملكية
٣٤ ٥٩٦	٣٢ ٥٩٦	عدد الوثائق المملوكة للبنك
٣ ٠٤٧ ٥٩٢	٢ ٩٩٨ ٥٠٦	قيمة الوثائق المملوكة
		تعاملات البنك خلال الفترة / العام
٧٥ ٥٣٣	١٨ ٦٨٩	عموله الخدمات الادارية
١٥ ٨٢٢	٤ ١٥٨	عمولة حفظ الاوراق المالية
		ثالثاً : شركة الإدارة سي اي كابيتال
		أرصدة المركز المالي
٢ ٥٧٨ ٥٦٩	٢٥٢ ٩٤٧	أسهم الشركة المملوكة للصندوق
١٢ ١٥٦	١٢ ٥١٨	عمولة شركة الادارة المستحقة
		تعاملات الشركة خلال الفترة / العام
١٥١ ٠٦٦	٣٧ ٣٧٨	عمولة شركة الادارة خلال الفترة / العام

صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

١١ - الموقف الضريبي :

قامت إدارة الصندوق بحساب الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الفرق بين تكلفة الاقْتناء وقيمة صافي عمليات بيع الأوراق المالية المقيدة بالبورصة ، طبقاً للقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقديم الإقرار الضريبي في الميعاد المحدد قانون .

وقد نصت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر في ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ بوقف العمل بالأحكام المنصوص عليها بالقرار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة وذلك لمدة عامين تبدأ من ١٧ مايو ٢٠١٥ .

يستمر وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة ثلاثة أعوام .

ولا يجوز تحصيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة في البورصة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه إلا ابتداء من ١٧ مايو ٢٠٢٠ .

١٢ - أحداث هامة

نتيجة للأحداث الجوهرية المترتبة على ظهور وانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19) ، فقد تأثر المناخ الاقتصادي المحلي والعالمي وفي ضوء الإجراءات الاحترازية التي تتخذها دول العالم من تقييد حرية السفر والتنقل والقيود التي تفرض على مجتمع الأعمال وهذه الأحداث أثرت على المناخ الاقتصادي والذي بالتبعية ممكن يعرض الصندوق لأخطار مختلفة قد تؤدي إلى انخفاض الإيرادات ونمو الأعمال ، تقلبات في سعر الصرف العملات الأجنبية ، ارتفاع أسعار الإنتمان المتوقعة وانخفاض في قيمة الأصول نظراً لوجود توقع بتباطؤ القطاعات التشغيلية في الأجل المنظور .
هذه الأحداث رغم جوهريتها لم تؤثر على القوائم المالية للصندوق كما في ٣١ مارس ٢٠٢١ ولكنها قد تؤثر على القوائم المالية في الفترات المالية المستقبلية وأن كان من الصعب تحديد مقدار هذا التأثير في الوقت الحالي ، فإن هذا التأثير سوف يظهر في القوائم المالية المستقبلية ويختلف حجم ومقدار التأثير وفقاً للمدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء تلك الأحداث وما يترتب عليها من آثار.

- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية :
- معيار رقم (٤٧) - الأدوات المالية
 - معيار رقم (٤٨) - الإيراد من عقود العملاء
 - معيار رقم (٤٩) - عقود التأجير

و ذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .

